

# «اتجاهات»: ترهل الجهاز الإداري يعوق خطة التنمية

## أصدر تقريراً بمناسبة مرور عام كامل على إقرار الخطة السنوية الأولى التي لم يبق على انتهائها سوى أسبوع



توقع مركز اتجاهات للدراسات والبحوث (اتجاهات) عجز الحكومة عن تنفيذ الخطة الإنمائية للدولة بعد مرور عام كامل على إقرار مفاصلها دستورياً وقانونياً ووضعها حين التنفيذ عبر فرق عمل مختلفة في القطاعات المعنية مشيراً إلى أن ترهل الجهاز الإداري للدولة وسياسة التعيينات والترقيات مع إطلاق الخطة التنموية أدبا إلى نتائج مخيبة للأمال لتظل الخطة التي كانت حلماً منذ ربع قرن تدور في فلك الحلم حتى الآن رغم خروجها للنور.

ماذا تحقق؟

وأكد المركز في تقرير أصدره بمناسبة مرور عام كامل على إقرار الخطة السنوية الأولى بنهاية مارس الجاري «أن الغموض لا يزال يكتنف ما تم إنجازه من الخطة وأهدافها وسياساتها ومتطلباتها التشريعية ومشروعاتها التنموية متابعاً «إذا كان إقرار خطة التنمية إنجازاً تاريخياً مؤجلاً منذ ربع قرن فإن معدلات الإنجاز ومؤثراته التي لم ترها في السنة الأولى تعاطف من الشكوك المجتمعية والاقتصادية والنابية حول قدرة الجهاز الحكومي الحالي على تنفيذ خطة التنمية.

وبين «اتجاهات» أن ما تضمنته الخطة السنوية الأولى هو 93 هدفاً منها 32 في المجال الاقتصادي و48 في مجال التنمية البشرية و13 في مجال الإدارة العامة والتخطيط ولم يوضح تقرير المتابعة النصف سنوي معدل ما تم تحقيقه من تلك الأهداف، كما لم تظهر الخطة الثانية ما أنجز من تلك الأهداف ليلقي الأمر غامضاً ورن تصريحات متكررة من القهد.

وعلى صعيد السياسات حددت السنة الأولى 231 سياسة منها 59 في المجال الاقتصادي و130 في التنمية البشرية والمجتمعية و42 في الإدارة العامة والتخطيط ولا تعرف نسبة الإنجاز على أرض الواقع لكن الشيء الملموس أنه لا أثر لتلك السياسات على

### لا يوجد أي أثر لسياسات الخطة على التنمية البشرية في الكويت



صعيد التنمية البشرية تحديداً بل ازداد الجهاز الإداري في الدولة ترهلاً.

#### الشركات المساهمة

وبالنسبة لشركات المساهمة العامة أكد «اتجاهات» أن الخطة السنوية الأولى حددت 5 شركات مساهمة عامة لم ينفذ أي منها حتى الآن بسبب الخلافات المستمرة منذ أغسطس الماضي في آلية تمويلها وتعلق تلك



الشركات بالبيوت منخفضة التكاليف والمستودعات العامة وقد صدرت بقانون رقم 5 لسنة 2008 ومدينة الخيران ولم بحصم كيفية تمويلها التي تصل إلى 4 مليارات دينار وشركة إنتاج الكهرباء وشركة التأمين الصحي وهي الشركة الوحيدة التي أعلن عن بدء تنفيذها في مطلع الشهر الجاري وسيضاف إلى الشركات الخمس 6 شركات أخرى مقرر تنفيذها في خطة السنة

الثانية وهي المدينة الإعلامية ومستشفيات الضمان الصحي والمستودعات الجمركية في الشقيا والعدلي وإدارة وإنشاء منطقة طبية في المنطقة الجنوبية وتطوير جزيرة بوبيان ومدينة الحرير وشركة لتوفير العمالة الوافدة.

#### القصور التشريعي

وعلى صعيد المتطلبات التشريعية أشار «اتجاهات» إلى أن الخطة السنوية الأولى منحت به خطة التنمية في السنة الأولى من خلال الشكل البياني رقم (2)



المالية والأوامر التغييرية التي رافقت المشاريع الكبرى، لاسيما مشروعات الأشغال والكهرباء والإسكان وعدم تأسيس شركات المساهمة العامة، لاسيما أنه مع دخول السنة الثانية أصبح هناك 8 شركات مستحقة، وعدم تطبيق مسطرة واحدة في المناقصات وتدني معدلات التنفيذ وتدرة مؤشرات التنمية البشرية واستمرار زيادة جملة المصروفات العامة في الميزانية العامة مع تدني خدمات التعليم والصحة وعدم وضوح الأولويات التشريعية المطلوب إنجازها لتسيير الخطة إضافة لتناقض رقم معدل الإنجاز الذي تحدثت عنه اللجنة المالية البرلمانية وما جاء في تقرير المتابعة وهو 14% مع التصريحات المتكررة لبعض الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية منذ أسابيع بأن معدلات الإنجاز فاقت 50%.

أو مؤسسة أو مجلس مفوضين ولم ينجز سوى 16 فقط حسيماً جاء في استهلال تقديم الخطة الثانية التي ورد فيها أيضاً 23 متطلباً مؤسسياً وغالبيتها من المتطلبات المؤسسية التي كان يفترض إنجازها في السنة الأولى. أما المشروعات التنموية فبين «اتجاهات» أن السنة الأولى تضمنت 328 مشروعاً تنموياً ولم يذكر في الخطة الثانية نسبة الإنجاز في تلك المشاريع التي ورد فيها 590 مشروعاً تنموياً. وفيما يخص المشروعات النمطية أفاد بأن ما ورد في الخطة السنوية الأولى كان 462 مشروعاً نمطياً ولم تنصح نسبة الإنجاز في تلك المشاريع الجاري تنفيذها في حين تضمنت الخطة الثانية 650 مشروعاً نمطياً.

#### معوقات تواجه خطة التنمية

وقد لخص «اتجاهات» معوقات تنفيذ الخطة في حزمة أسباب طرقها العديد من المتخصصين في الاقتصاد والسياسة والإدارة وحدها بقصور القوانين الحالية، وعدم تعديل بعضها وطول فترة الدورة المستندية للمشاريع وعدم وجود مصادر حقيقية ثابتة لتمويل المشاريع وعدم إجراء أي إصلاحات اقتصادية حقيقية حتى الآن ووجود خلل كبير في أداء الأجهزة الحكومية وعدم التزام الوزارات المعنية بالمشاريع وعدم وجود بيئة جاذبة للمستثمر الأجنبي وضعف دراسات الجدوى، وتؤكد ذلك كثرة الأوامر التغييرية واختلاف التكلفة الكلية للمشروعات، هذا بالإضافة إلى عدم ضخ الكفاءات الشابة في مفاصل خطة التنمية واعتماد الترقيات والمحسوبية في التجديد للمسؤولين وتعيينات جديدة.

#### ملاحظات متكررة

ووضع «اتجاهات» جملة ملاحظات حول الخطة التنموية من واقع السنة الأولى وخطة السنة الثانية منها عدم توافق الخطة الثانية مع الخطة الإنمائية من حيث طبيعة المشاريع وكلفتها

#### أجندة عمل

- ويرى تقرير «اتجاهات» أن المطلوب في المرحلة المقبلة لتهيئة مناخ صحي لتنفيذ خطة التنمية ما يلي:
- استقرار البيئة الاقتصادية.
- إنشاء سوق ثانوي للسندات.
- تفعيل قانون الخصخصة.
- وضع قوانين تشجع على جلب الاستثمار الأجنبي.
- معالجة تداعلات وازدواجية الاختصاصات والمهام بين أجهزة الدولة من خلال إعادة هيكلة الجهاز الحكومي.
- تبسيط واخصار الدورة المستندية المعقدة والطويلة.
- تغيير نظام المناقصات التقليدي.
- تسريع إنجاز المتطلبات التشريعية.
- تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج في القطاع العام والخاص.
- تقليص الفترة الزمنية لترسية العقود.
- حل مشكلة احتكار الدولة للاراضي.

## الماجد: يجب إدراك حجم التحدي والطموح لوضع بيئة تكنولوجية سليمة لتحقيق خطة التنمية



يوسف الماجد

أكد مدير شركة أكستريم للاستشارات والخبر السياسي يوسف سلطان الماجد أن التنمية الاقتصادية هي القوى المحركة للتقدم الاقتصادي والتطور المتسارعة في عالم التكنولوجيا وتحتل المكانة الأولى باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة التنمية لما تتمتع به من طرق إنتاجية وأساليب وسائل عملية وفنية وتطبيقية لحل المعضلات التي تؤثر على مسيرة التنمية، فالتكنولوجيا هي معرفة الوسيلة، مشيراً إلى أن تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري من أولويات وتطلعات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وهي رغبته السامية التي يصبو لها خلال الأعوام القادمة ويجب على أجهزة الدولة بأكملها العمل على تلبية تلك الرغبة من خلال خطوات يجب العمل على تنفيذها.

#### السياسة الإعلامية الواضحة تساهم في تفعيل الخطة وترجمتها إلى واقع ملموس



والمقدرة للخطة. ورسم السياسة العامة لخطة التنمية ضمن إطار زمني يتم الاتفاق على إنجازها من خلاله. وتجميع وتحليل وترجمة خطط التنمية إلى واقع ملموس. وإيجاد المناخ الملائم لبعث روح الثقة في الاستثمار وتشجيع وجذب التدفقات واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة ما تتمتع به من مناخ استثماري آمن مدعوم بجهاز مالي ومصرفي يساعد في خلق تلك الثقة، وإيجاد المناخ المناسب لبعث روح الابتكار من خلال تبادل المعلومات. وخلق روح الشفافية في تداول المعلومات وتسهيل الوصول لها. وتبني سياسة إعلامية واضحة تساهم في تفعيل خطة التنمية. موضحاً أنه لتحقيق تلك الأهداف يجب إدراك حجم التحدي والطموح لوضع بيئة تكنولوجية سليمة تواكب تلك الخطة الطموحة وتساهم في العمل على تحقيقها بشكل مبتكر يخلق تناماً بين أفرعها المتشعبة بل تتعدى تلك إلى هدف أسمي بخلق قاعدة تكنولوجية عريضة لتحقيق الانتماء والأمان الوطنية لتكون

#### الحياة الطبية من المنظور الشرعي والصحي والنفسي في ملتقى مركز الاستقامة في «الأوقاف»

ضمن جهوده التوعوية داخل شريحة من شرائح المجتمع ممن وقعوا في فخ المخدرات ثم من الله تعالى عليهم بالتوبة أقام مركز الاستقامة للعلوم الشرعية التابع لإدارة الدراسات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ملتقى الربيعي الثالث في الفترة الأخيرة تحت رعاية وكيل وزارة الأوقاف للشؤون القرآن الكريم والدراسات الإسلامية عبدالله مهدي براك تحت شعار «الحياة الطبية»، وقد أكد في بداية الملتقى صالح العطار المشرف على المركز أهمية وقبلة العمل في مجال العودة إلى الله، وبخاصة مع تلك الشريحة المهمة من أبناء الوطن وهم نزلاء مركز بيت التمويل الكويتي لعلاج الإدمان وشكر كل من له دور إيجابي في مجال العلاج والتعافي سواء بوزارة الأوقاف أو وزارة الصحة، وقد عبر وكيل الوزارة المساعد عبدالله مهدي براك عن مسعده، الكبيرة لحضوره ورعايته الملتقى السنوي الذي من شأنه إلقاء الضوء على شريحة مهمة من أبناء مجتمعنا، وقد أثنى على الدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ممثلة بإدارة الدراسات الإسلامية في مركز الاستقامة وفي هذا المجال تحديداً، وشكر البراك جميع الجهات المعنية التي تساهم بشكل أو بآخر في حل وعلاج مشاكل التعاطي والتعافي من هذه الآفة الخطيرة وهي المخدرات.

هذا وقد أثنى نائب مدير مستشفى الطب النفسي د.جاسم العبدلهداي على جهود مركز الاستقامة في المراحل العلاجية لنزلاء بيت التمويل الكويتي لعلاج الإدمان. وقد قسمت فعاليات الملتقى والتي استمرت ثلاثة أيام إلى فترتين صباحية ومسائية تناولت العديد من المحاور التي تهم هذه الشريحة وكيفية الوصول إلى الحياة الطيبة من منظورها الصحي والنفسي والشرعي بمشاركة عدة منها:

## جائزة الدولة التشجيعية 2011

يعلن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب فتح باب الترشيح لجائزة الدولة التشجيعية في الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية خلال الفترة من 1 فبراير وحتى 28 أبريل 2011 والتي ستمنح للمبدعين من أبناء دولة الكويت في المجالات التالية:

أولاً: مجال الفنون (4 جوائز):

أ- الفنون التشكيلية والتطبيقية (النحت - الحفر - الخزف).

ب - الإخراج التلفزيوني.

ج - الإخراج السينمائي.

د- الدراسات النقدية في الفنون التشكيلية.

ثانياً: في مجال الأدب (4 جوائز):

أ- القصة القصيرة. ب - النص المسرحي. ج - أدب الطفل (مسرح - قصص - أشعار). د- الترجمة إلى اللغة العربية.

ثالثاً: في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (5 جوائز):

أ- الدراسات التاريخية والآثار لدولة الكويت.

ب - علم الاجتماع. ج - علم النفس. د - الاقتصاد. هـ- العلوم السياسية.

### يُمنح الفائز بالجائزة 5 آلاف دينار كويتي ودرعا تذكارية وشهادة تقدير

للاستفسار حول الشروط والمجالات الاتصال على الأرقام التالية: 22433615 - 22416006 - داخلي 557-550  
تسلم طلبات الترشيح شخصياً إلى قسم جائزة الدولة التشجيعية - إدارة الثقافة والفنون - الدور الرابع - مبنى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - (شارع الشهداء - شرق)